خلال المؤتمر الفقهي السابع

«شورى» تناقش تطوير الصكوك ومنتجات التمويل الإسلامي

أعلن المدير العام لشركة شورى للاستشارات الشرعية عبد الستار القطان إن الشركة أنهت كل الإجراءات الخاصة بتنظيم مؤتمر شورى الفقهي السابع والذي يعقد هذا العام في الكويت تحت عنوان «الصكوك بين رفع الكفاءة والضبط الشرعي».

ويتزامن انعقاد المؤتمر مع الذكرى العاشرة لتأسيس شركة شورى للاستشارات الشرعية التي ستحتفي بهذه المناسبة بحضور حشد كبير من كبار العلماء من رؤساء وأعضاء المجامع الفقهية، بالإضافة إلى نخبة من العلماء المختصين من مختلف أنحاء العالم، بمشاركة النخب الكويتية من الخبراء الماليين وعلماء وأساتذة أكاديميين في الشريعة والقانون والاقتصاد.

وأضاف القطان أن المؤتمر لهذا العام والمزمع عقده في الفترة من 19 حتى 20 من ديسمبر الجاري، في فندق ومنتجع الجميرا شاطئ المسيلة بدعم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب «البنك الإسلامي للتنمية»، سيناقش سبل تطوير منتجات التمويل الإسلامي وعلى رأسها الصكوك لمواكبة متطلبات الأسواق المالية مع تأصيلها الشرعي، من خلال أربع جلسات نقاشية.

عبد الستار القطان

وبين أن كل المؤشرات المالية تؤكد نمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية، حيث بلغ حجم أصول البنوك المالية الإسلامية نهاية 2015 نحو 2,4 تريليون دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 3,4 تريليونات دولار خلال 2018، ليبلغ بذلك حجم أصول البنوك الإسلامية منها 1,2 تريليون دولار، والصكوك 280 مليار دولار، والصناديق الاستثمارية الإسلامية نحو 51 مليار دولار، والتكافل 28 مليار دولار.

وأشار الى أن مناقشة موضوع الصكوك وسبل تطويرها وأهميتها وكيفية العمل بها، يتماشى مع رؤية الكويت وتوجهها نحو إصدار صكوك لحشد التمويل اللازم لعجز الموازنة، حيث كشفت أحدث البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي أن رصيد أدوات الدين العام من سندات الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وصل إلى 4,17 مليارات دينار في نهاية ابريل الماضي، وهو أعلى مستوى تاريخي لرصيد أدوات الدين العام الذي تموله البنوك المحلية بالكامل تقريبا، ما يؤكد الحاجة إلى إصدار كبير جديد من السندات الدولية والذي قد يصل إلى مليارى دينار.

.. وتقيم ندوة تعريفية بمؤتمر شورى الفقهي في كلية الشريعة

عقد مؤتمر شورى الفقهي السابع الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية للمرة السابعة على التوالي ندوة تعريفية بالمؤتمر في كلية الشريعة في جامعة الكويت بحضور عميد الكلية د. فهد الرشيدي وجمع من أساتذة الكلية وطلبتها، حيث تحدث في الندوة كل من د.عجيل النشمي رئيس المؤتمر والعميد الأسبق لكلية الشريعة ود.عصام العنزي المتحدث في المؤتمر والأستاذ بالكلية.

د.عجيل النشمي ود.عصام العنزي

جانب من حضور الندوة

من ناحيته، قال د.النشمي إن المؤتمرات الشرعية المالية تكتسب أهمية كبيرة على الرغم من وجود المجامع الفقهية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مبينا أن المجامع الفقهية هي التي تمثل الاجتهاد الجماعي وخاصة مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي باعتباره مظلة تشارك فيه كل الدول الإسلامية، موضحا أن مثل هذه المجامع لا تعنى بالتفاصيل وإنما بوضع الضوابط الكلية والعامة للمسائل مثل الإجارة والتورق والدين وغيرها، كما أن الخبراء من خيرة العلماء لا يتهيأ لهم المناقشات المستفيضة في جميع القضايا المطروحة، مما يوجب الحاجة لوجود مؤتمرات مثل مؤتمر شورى الفقهي للبحث في التفاصيل والجزئيات ومناقشتها والوصول إلى نتائج وتوصيات واضحة ودقيقة.

النشمي: المواضيع المطروحة في مؤتمر «شورى» دقيقة فرضتها الضرورة والحاجة لمناقشة تفاصيلها

العنزي: مؤتمر شورى الفقهي يعتبر علامة فارقة في المؤتمرات الشرعية الإسلامية

وأضاف د.النشمي ان المسائل العامة التي يتم طرحها في المجامع الفقهية ينبغي تفصيلها من خلال التطبيقات على أرض الواقع، وهذا ما تقوم به هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية التي تضم خبراء من الراسخين في العلم، والتي تعتبر المرجع الأساسي لمعالجة هذه التفاصيل وإصدار المعايير الشرعية، ومشاركة أهل الميدان العملي في المعاملات في المرحلة الاخيرة وإطلاعهم على المعيار الشرعي قبل اعتماده للعمل في البنك المركزي للدولة، مشيرا إلى أن الهيئة وصلت إلى وضع 64 معيارا من خلال دراسة متأنية ومستفيضة وساعات عمل طويلة قد تصل إلى سنوات.

كما بين ان الموضوعات المطروحة في مؤتمر شورى الفقهي السابع هي موضوعات دقيقة فرضتها الضرورة والحاجة لمناقشة تفاصيلها وأبعادها بعد أن تبين وجوب ذلك على أرض الواقع، مبينا أن مساحة اختيار الموضوعات في المؤتمرات الفقهية بدأت تضيق ويغلب عليها الطابع التفصيلي والجزئيات في المواضيع العامة.

وختم النشمي بتوجيه الشكر لعميد كلية الشريعة د.فهد الرشيدي لاستضافته الندوة، واصلا الشكر لكل الجهات الراعية لمؤتمر شورى الفقهي والمؤتمرات الشرعية المالية الأخرى لما فيه الخير والتطور والدعم لتطوير الاقتصاد الإسلامي حول العالم، داعيا طلبة كلية الشريعة إلى حضور فعاليات المؤتمر لتعم الفائدة وتتكون لديهم فكرة أوسع عن مسيرة الاقتصاد الإسلامي وتطوره.

بدوره، قال د.عصام العنزي إن مؤتمر شورى الفقهي يعتبر علامة فارقة في المؤتمرات الشرعية الإسلامية حيث يحرص هذا المؤتمر على دعوة كبار العلماء المتخصصين في القطاع المصرفي الإسلامي حتى بات يشكل مجمع فقه إسلامي في الاقتصاد الإسلامي، خاصة أن معظم المشاركين في المؤتمر هم أعضاء في مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومشاركون في المعايير الشرعية، مبينا أن معظم ما صدر عن مؤتمر شورى الشرعي في السنوات السابقة من قرارات كان نواة لقرار من قبل مجمع الفقه الإسلامي أو تم تبنيه في المعايير الشرعية مثل تعثر المؤسسات المالية الإسلامية وهو واحد من قرارات مؤتمر شورى السابقة.

وتطرق د.العنزي إلى أحد الموضوعات المطروحة في المؤتمر لهذا العام وهو موضوع «تعليق العقد بشرط»، مشيرا إلى أن الموضوع العام قد تم اتخاذ قرارات بشأنه من قبل ولكن التطبيقات تؤكد ضرورة طرح الموضوع مرة أخرى بتفاصيل جديدة مثل «تأجير المؤجر» وهي إشكالية كبيرة في المصرفية الإسلامية سواء في الصكوك أو في عقود الإجارة.

إلى 217 مليون دينار.. أعلى نمو شهري منذ يونيو 2014

«الوطني»: 46٪ نمو القطاع العقاري خلال أكتوبر

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن نشاط سوق العقار في الكويت استمر بالتحسن تماشيا مع قوة نمو المبيعات واستقرار الأسعار، حيث سجل القطاع نموا قويا بواقع 46٪ على أساس سنوي خلال أكتوبر، مسجلا أعلى نمو شهري منذ شهر يونيو من العام 2014 لتصل المبيعات إلى 216,9 مليون دينار، وذلك على إثر انتعاش النشاط في قطاع العقار التجاري وقوة مبيعات قطاع العقار السكني. وتسارع إجمالي الصفقات إلى 450 وحدة في أكتوبر، مرتفعا بواقع 23٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. وحافظت الأسعار على وتيرة التعافي بشكل عام باستثناء مؤشر أسعار المنازل السكنية الذي عاد إلى مستوياته في أوائل العام الحالي.

واستمر قطاع العقار السكني في دعم نشاط سوق العقار خلال أكتوبر، مواصلا دعمه للقطاع على مدى 2017. فقد قفزت مبيعات قطاع العقار السكني بواقع 38٪ على أساس سنوي في أكتوبر لتصل إلى 110,3 ملايين دينار من تسجيل 357 صفقة. وقد سجل نشاط المبيعات في سوق العقار السكني نموا بواقع 25٪ بالمجمل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وشكلت المنازل السكنية ما يتجاوز 60٪ من إجمالي الصفقات. وشهدت مبيعات الأراضي السكنية قوة في النشاط، إذ بلغت مبيعات القسائم في مدينة صباح الأحمد البحرية 31 قسيمة، و30 قسيمة في أبو فطيرة، و24 قسيمة في الفنيطيس.

ووفقا للتقرير، استمرت أسعار الأراضي السكنية بالتعافي بعد التباطؤ الذي شهدته في النصف الأول من العام، بينما سجلت أسعار المنازل السكنية تراجعا طفيفا. فقد بلغ مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المنازل السكنية 150,2 نقطة خلال أكتوبر، متراجعا بواقع 1,5٪ عن العام الماضي. واستمر مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار الأراضي السكنية بالتسارع إلى 176,7 نقطة، متراجعا بواقع 1,1٪ على أساس سنوي فقط. ويعكس كلا المؤشران تحسنا، ولاسيما أن وتيرة تراجعهما كانت أكثر وضوحا في النصف الأول من العام. وشهدت مبيعات العقار الاستثماري تسارعا، إلا أنها لا تزال أقل من المتوسط الشهري للعام الماضي. فقد بلغت مبيعات القطاع خلال أكتوبر 60,1 مليون دينار، متحسنة عن متوسطها الشهري خلال الربع الثالث من العام 2017، ولكنها لا تزال أقل من المتوسط الشهري للعام 2016 البالغ 68 مليون دينار. ومن المحتمل أن يعود انجذاب المستثمرين تماشيا مع تحسن التوقعات وذلك على إثر تعافي أسعار النفط والتزام الحكومة بتنفيذ خطة التنمية ومشاريعها.

وساهم ارتفاع مبيعات العقار الاستثماري في سبتمبر وأكتوبر في تخفيف الضغوط على أسعار المباني الاستثمارية. فقد تعافى مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المباني الاستثمارية إلى 181,1 نقطة في أكتوبر، متراجعا بواقع 2,3٪ على أساس سنوي فقط. ويعد ذلك تحسنا كبيرا مقارنة مع التراجع الذي شهده القطاع في بداية العام الحالي وأواخر 2016 بمتوسط 14٪ على أساس سنوي.

لإطلاق مجموعة مختلفة وجديدة من البطاقات الائتمانية

«الوطني ـ مصر» يعقد شراكة مع «ماستركارد»

أعلن بنك الكويت الوطني ـ مصر عن شراكته الجديدة مع ماستركارد، الشركة العالمية الرائدة في مجال تكنولوجيا حلول الدفع المالي، والتي قام البنك من خلالها بإطلاق مجموعة من البطاقات الائتمانية والبطاقات المدينة ذات مميزات متعددة تناسب الاحتياجات المختلفة للعملاء.

وتضم مجموعة البطاقات الجديدة: بطاقة ماستركارد وورلد الائتمانية التي تتميز بتقديم مجموعة من المزايا والخدمات الحصرية التي تلبي احتياجات عملاء البنك المميزين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، إمكانية الدخول مجانا لأكثر من 550 قاعة انتظار بالمطارات في نحو 120 دولة حول العالم، هذا فضلا عن برنامج نقاط «مايلز الوطني» والذي يمنح مستخدمي البطاقة نقاط أميال تتيح لهم استخدامها في الحصول على تذاكر طيران عند أكثر من 800 شركة طيران أو في حجز غرف فندقية لدى أكثر من 150 ألف فندق حول العالم، إلى جانب إتاحة الفرصة لاستخدام النقاط عند استئجار السيارات من الشركات الكبرى وتوفير خدمة كاش باك لاستبدال نقاط الأميال المكتسبة، كما يتمتع حاملو بطاقة ماستركارد وورلد الائتمانية بالعديد من المزايا الأخرى وخدمات التأمين عند السفر.

عمرو الألفي

كما طرح البنك أيضا مجموعة البطاقات البلاتينية الائتمانية والتي تقدم لعملائها المتميزين مجموعة كبيرة من المميزات وتوفر لهم أعلى مستويات الأمان والراحة. وتتيح البطاقات البلاتينية الائتمانية لحاملها القوة الشرائية التي يحتاج اليها داخل مصر وخارجها، بالإضافة إلى مزايا «برنامج نقاط مايلز الوطني»، مع إمكانية الدخول المجاني إلى قاعات الانتظار المميزة في بعض المطارات في مصر والشرق الأوسط.

وبهذه المناسبة، أعرب رئيس قطاعات الأعمال في بنك الكويت الوطني مصر عمرو الألفي عن فخره بإطلاق بطاقات ماستركارد العالمية بمختلف أنواعها والتي تعد من أكثر البطاقات قبولاً وشهرة حول العالم وتحمل العديد من المميزات لشريحة مميزة من عملاء البنك، خاصة العملاء الذين يستهويهم السفر كثيرا سواء للسياحة أو للعمل، وذلك للاستفادة من العروض الترويجية الراقية والحصرية التي تقدمها لهم بطاقات ماستركارد الفريدة من نوعها، فضلا عن تمتعهم بعمليات مصرفية آمنة مع تقنية «الشريحة الذكية» وبعيدا عن مخاطر فقدان أو سرقة البطاقة حيث يسهل الحصول على بطاقة بديلة من أي مكان في العالم.

بدوره، قال المدير العام لشركة ماستركارد في مصر وشمال أفريقيا مجدي حسني إنه في ظل التغير المستمر في سلوك المستهلكين وأنماط إنفاقهم، تدرك ماستركارد مدى أهمية تقديم طريقة دفع سريعة وملائمة وآمنة لعملائها والتي تتناسب مع أنماط حياتهم المعاصرة.

«التجارة» تبدأ استقبال طلبات ترخيص إقامة المعارض العقارية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، أمس، فتح باب استقبال طلبات ترخيص اقامة معارض عقارية داخل الكويت من شركات تنظيم المعارض العقارية بعد توقف دام اكثر من 6 شهور بغرض تنظيم تسويق العقارات الخارجية.

وقالت الوزارة في بيان صحافي، إن استقبال الطلبات يأتي عقب اللائحة الجديدة بشأن تنظيم المعارض العقارية الصادرة بالقرار الوزاري خلال أكتوبر الماضي برقم 639 لسنة 2017.

وأضافت أن اللائحة تضمنت العديد من الشروط التي تحفظ حقوق كل من الشركات العقارية المشاركة في المعارض والعملاء على حد سواء، بعد أن شهدت الفترة السابقة بعض الملاحظات والشكاوى التي وصل بعضها لساحات القضاء نتيجة عدم التزام الشركات العارضة بالعقود مع المستهلكين.

وأكدت الوزارة حرصها على عدم تعطيل أعمال ومصالح الشركات لكن وفق النظم واللوائح القانونية الجديدة، مبينة أنه ساهم في صياغة مشروع القرار عدة جهات حكومية وخاصة وأصحاب المعارض العقارية، لحفظ حقوق الطرفين المستهلك والعارض وبما يحقق سوقا امنا للجميع.

وأوضحت أن ادارة العقار جاهزة لاستقبال المنظمين وإعداد لائحة بالاشتراطات الواجب توافرها للموافقة على الطلبات، مبينة أنها لا تسمح بأي تجاوز وستتخذ الإجراءات اللازمة لمنعها وإحالة من يتم ضبطه للجهات المختصة.

يذكر أن القرار جاء في 20 مادة، وتضمن العديد من الشروط الصارمة التي تحفظ حقوق كل من الشركات العقارية المشاركة في المعارض والعملاء على حد سواء ووضع آلية اماكن اقامة المعارض العقارية، كما لا يتم منح تراخيص إقامتها إلا في الأماكن المرخص لها من الجهات المختصة بإقامة المعارض، والأماكن الحاصلة على موافقة إدارة العقار وبلدية الكويت وشركة أرض المعارض الدولية.

واشترط القرار لمنح الترخيص أن تتقدم الجهة التي ترغب في تنظيم المعرض بطلب قبل موعد المعرض المزمع إقامته بشهرين على الأقل يرفق به اسم المعرض، وموعد انعقاده، ومكان انعقاده، وقائمة بأسماء الجهات المشاركة في المعرض، مرفق بها صورة رسمية من التراخيص السارية لتلك الجهات بمزاولة النشاط مطابق لغرض المعرض.

البورصة تضيف رزنامة فعاليات الشركات إلى موقعها الإلكتروني

تأكيدا على مبدأ الشفافية الذي تتبعه قامت بورصة الكويت باضافة رزنامة الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الشركات المدرجة فيما يتعلق بالبورصة والشؤون الأخرى التي تهم المستثمرين الى موقعها الالكتروني الجديد.

وتهدف الرزنامة الى ابقاء كل الأطراف ذات الصلة وخصوصا المستثمرين على علم ودراية بآخر تطورات السوق وخاصة تلك التي تؤثر على أسعار الأسهم، وذلك لضمان دراية المستثمرين بالمعلومات اللازمة التي تخص قراراتهم الاستثمارية. ومن خلال الموقع الالكتروني، تم توحيد جميع الاعلانات والأخبار والافصاحات ليتم الوصول اليها بشكل أكثر سهولة ويسرا. وتضم رزنامة فعاليات الشركات: اجتماعات الجمعية العامة، وتواريخ توزيع الأرباح، واستدعاء زيادة رأس المال، واجتماعات مجلس الادارة، والنتائج المالية، والجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم وغيرها من الاعلانات.

ولتسهيل عملية الوصول لتلك الفعاليات وتتبعها، تقدم بورصة الكويت خاصية تصنيف تلك الفعاليات والبحث وفقا لنوع الفعالية أو اسم الشركة، كما يمكن عرض الفعاليات وفقا ليوم أو أسبوع أو شهر معين.

ويتوافر الموقع الجديد باللغتين العربية والانجليزية، ويقدم للمتداولين معلومات أوسع بكثير مقارنة بالموقع السابق، ويتضمن ذلك تقديم مجموعة من الرسوم البيانية الجديدة والبيانات «الفورية» وآخر الأخبار المتعلقة ببورصة الكويت والفعاليات والأنشطة الخاصة بها كما يوفر سهولة الوصول الى المعلومات وهو الأمر الذي يميز الموقع الالكتروني الجديد حيث صممت الصفحة الرئيسية بشكل يسمح لزوار الموقع الوصول للمعلومات حول السوق بشكل أكثر يسرا. كما يشمل الموقع قسما خاصا يضم تفاصيل قواعد وأنظمة التداول لدى بورصة الكويت بشكل يؤكد التزام الشركة على المدى الطويل بخلق أنظمة تتسم بالشفافية والانفتاح. وتستمر بورصة الكويت في تطوير ما تقدمه والعمل في سبيل ضمان أكبر قدر من الكفاءة والشفافية لجميع الأطراف المعنية بما تقدمه من خدمات ومنتجات.

بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية

«الدراسات المصرفية» ينظم ورشة عمل متخصصة

أعلن المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د.يعقوب الرفاعي، عن تنظيم ورشة عمل بعنوان: «كيفية التأقلم مع متطلبات المعيار المشترك للتبادل التلقائي للبيانات الضريبية (CRS)» والتي عقدها المعهد بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية أمس الأول في الكويت، حيث حضر الورشة نخبة من العاملين في القطاع المصرفي في الكويت والدول العربية.

وخلال انعقاد هذه الورشة تم استعراض الخلفية المالية والضريبية للمعيار (CRS)، الذي اعتمدته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) في 2014/7/14، بناء على توصية الـ G20. كما تم استعراض آخر المستجدات العالمية بشأن تطبيق هذا المعيار الذي يهدف إلى خلق آلية لتداول البيانات المالية الضريبية بين السلطات المختصة في مختلف دول العالم، والاستعدادات الجارية لتطبيقه والتحديات الناشئة عن هذا التطبيق وآثارها على القطاع المصرفي والمالي في الكويت. كما تم تسليط الضوء على التجربة الخليجية في هذا المجال.

وحاضر في هذه الورشة مجموعة من الخبراء المتميزين في هذا المجال أبرزهم:

عمر ولايتي، ممثل عن وزارة المالية الكويتية – الكويت، وكريم البنا، رئيس مجموعة إدارة المخاطر، ورئيس مجموعة الضرائب لدى بنك الكويت الوطني ـ الكويت، ومحمد عراجي، مدير ـ مؤسسة PWC العالمية للتدقيق والاستشارات ـ لبنان، بالاضافة إلى سامر فواضلة، العضو المنتدب لدى شركة Series Consulting ـ الإمارات.

لقطة للمشاركين في ورشة العمل

شركة موارد المتحدة القابضة

اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية

يتشرف مجلس إدارة شركة موارد المتحدة القابضة (ش.م.ك) مقفلة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية والذي تقرر انعقاده يوم الخميس الموافق 2017/12/21 في تمام الساعة العاشرة والنصف (10:30) صباحاً في مقر الهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة - القاعة الرئيسية (1)، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جداول الأعمال.

على السادة المساهمين الكرام أو موكليهم الراغبين في الحضور والمسجلين بسجلات الشركة حتى يوم الأربعاء الموافق 2017/12/20 مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف رقم 1841111 قبل الموعد المحدد للجمعية العامة بأربع وعشرون ساعة على الأقل لاستلام بطاقات الحضور أو استمارة التوكيل وجداول الأعمال وذلك خلال ساعات العمل الرسمية مصطحبين معهم:

- البطاقة المدنية الأصلية أو جواز السفر للأفراد.
- كتاب التفويض بالنسبة للشركات والمؤسسات.

والله والموفق،،،

مع تحيات مجلس الإدارة

للاستفسار يرجى الاتصال على الأرقام التالية:

97223284 - 22203799

عنوان الشركة: صبحان - الدائري السادس - داخل نادي الصيد والفروسية
منتجع صحاري الكويت - أمام الحرس الوطني